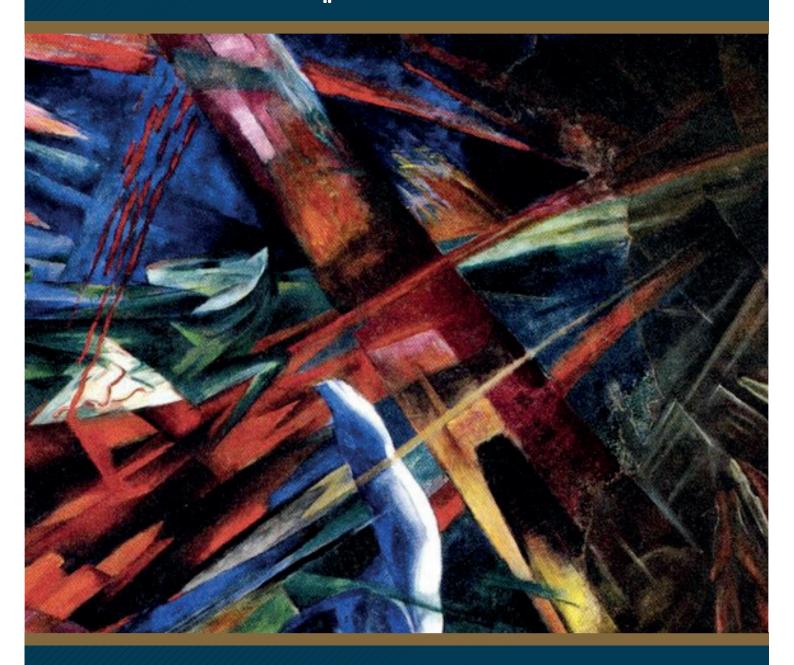
# موقف الإسلام السياسي من قيم الحداثة الغربية (أبو الأعلى المودودي أنموذجًا)



غيضان السيد علي باحث مصري

مؤمنهن بالحدود Mominoun Without Zorders للدراســـات والأبحـــــاث www.mominoun.com



# ملخص:

على سبيل المواجهة الفكرية مع الأصول الكلاسيكية لجماعات الإسلام السياسي، تقف هذه الدراسة موقفًا نقديًا من موقف أبي الأعلى المودودي -كأنموذج لموقف الإسلام السياسي- من قيم الحداثة الغربية، التي رأى أنها قيمًا غريبة فاسدة استوردتها أنظمة البلاد الإسلامية من الغرب. ولذلك أخذ على عاتقه نقدها، وبيان تهافتها، ووضع بدائل لها حاول أن يجد لها أسسًا مرجعيّة في النصوص الدينيّة الإسلاميّة. ومن ثم، سعت هذه الدراسة لرصد أهم المآخذ التي وقع فيها المودودي في محاولته الرافضة لكافة قيم الحداثة الغربيّة، من منظور نقدي خالص، مستهدفة بذلك (نقد النقد) للوقوف النقدي على تفاصيل تلك المحاولة، وبيان كيف أنها تبدو نظرة أحادية الجانب، سطحية التناول، لا يمكن أن تصمد أمام معاول النقد الحقيقي. آخذةً في الاعتبار من خلال حرصها على تقديم صورة مكتملة بيان كيف مثلّت أفكار المودودي مرجعيّة أولى ومعينًا خصبًا، ما زالت تنهل منه جماعات الإسلام السياسي في موقفها الرافض لهذه القيم، حتى وقتنا الراهن.



#### مقدمة:

صنَّف المفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي (1903-1979) إزاء سبعين مصنفًا ما بين كتاب ورسالة، تدور في معظمها حول نقد مَبادئ المدنية الحديثة في الغرب في كافة صور ها الحضاريّة: المَدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة والفكريّة، وشؤون الحكم والإدارة، بل وحياة الأسرة والفرد والمجتمع وقد رأى المودودي أنَّ هذه المبادئ -التي استوردتها الأنظمة المُستغربة في بلادنا- تقف في تقابل مع مبادئ الإسلام التي غَفِل عنها العالم نتيجة الضعف والوهن الذي انتاب العالم الإسلامي المهزوم أمام الغَلْبَة المعنويّة والماديّة للحضارة الغربيّة، حيث ينطلق المودودي في نَقدِهِ لقيم الحداثة الغربيّة من منطلقات أيديولوجيّة محضة ونزعة دوغماطيقية ضيقة؛ إذ يرى أنَّ مجتمعات الحضارة الغربيّة قد أقصت الدين من حياتها تمامًا، فصارت حضارةً بلا دين -وبطبيعة الحال وبحكم التبعيّة- بلا أخلاق أيضًا؛ الأمر الذي يظهر جليًّا من نقدهِ لرواد الحضارة الغربيّة وعلمائها في معظم كتاباته، الذين وضعهم جميعًا -في موقف اختزالي عجيب- في بوتقة موقف فكرى واحد هو الموقف المادى دون غيره! ورؤيته لهم في أنهم انطلقوا من نقطة الإلحاد والماديّة؛ فرأوا أنَّ هذا الكون لا خالق له ولا إله، ونظروا إلى الأنفس والآفاق زاعمين أنَّ الحقيقة كلها منحصرة فيما يحسه المرء، أو يشاهده من حقائق ماديّة ملموسة. وأنَّه لا شيء من وراء هذا الظاهر المرئي، فلا وجود هنالك لجانب آخر غيبي روحي يتمثل في الآخرة، حيث الحساب والثواب والعقاب، وأنَّهم (علماء الغرب وفلاسفته) درسوا قانون الفطرة وفهموه بوسائل التجربة والقياس، لكنّهم لم يتمكنوا من أن يصلوا من هذا الطريق إلى واضع ذلك القانون، لتظلُّ الحضارة الغربيّة بكل منجزاتها لدى المودودي حضارة علم مجرد من كل قيمة، علمٌ أساسه ماديّ وغايته ماديّة، الأمر الذي يعكس معه صراعات وأزمات وحروب وكوارث تزيد من مآسى العالم ومحنِهِ، بدلًا من أن تأخذ بيدِه إلى السعادة والرفاهية. وقد خَصّصَ المودودي كتابين من أهم كتبه لنقد مبادئ المدنيّة الحديثة، وهما: «الإسلام والمدنيّة الحديثة»، و «نحن والحضارة الغربية». أدان فيهما كافة قيم ومبادئ تلك المدنيّة الحديثة تمهيدًا لرفض تطبيقها في عالمنا الإسلامي.

فقد دعا المودودي إلى مدنية إسلامية تنبع من مبادئ الإسلام وأسسه، في مقابل تلك القيم المدنية الغربية التي نادى بتكفير رموزها والمؤمنين بها في العالم الإسلامي؛ مرتئيا أن سيادة مبادئ هذه المدنية الغربية في الواقع الإسلامي هي التي جرَّت عليه ما جرَّته من العواقب الوخيمة. ومن ثم، وَجَبَ نقدها وبيان تهافتها وفسادها، وضرورة توضيح ذلك لجمهور المسلمين، للتخلص منها مع تقديم بدائل عملية لهذه المبادئ، اعتقد هو في صلاحيتها وسدادها.



وقد عمل المودودي على تقويض دعائم هذه القيم والمبادئ الغربية التي حاولت الشعوب الإسلامية تطبيقها في العالم الإسلامي ناشدة من ورائها الخلاص من أزماتها المتعددة، وكان على رأسها: العلمانية، والقوميّة، والديمقراطيّة. تلك القيم التي يعتبرها الغرب روح الحياة المعاصرة والصورة المثلى لأي تنظيم حضاري أو تنظيم اجتماعي؛ إذ يقرّ المودودي بأنّ هذه المبادئ الثلاثة مبادئ خاطئة فاسدة، بل يعتقد بأنها منبع الشرور والمصائب والمآسي التي تعاني البشرية من جرائها اليوم ما تعانيه. ومن ثم، رأى ضرورة أن تضع الأمة الإسلامية مبدأ التسليم لله وطاعته بديلًا عن العلمانيّة، وأن تضع مبدأ الإنسانيّة العالمية بديلًا لتنك القوميّة التي تضع ذاتها ومصالحها ورغباتها الخاصة فوق جميع الناس ومصالحهم ورغباتهم. كما تضع مبدأ سيادة الله وخلافة المؤمنين بديلاً عن الديمقراطيّة التي تعني سيادة الشعب أو حاكمية الجماهير. فالديمقراطية –عند المودودي- تعني الشرك بالله وتأليه الإنسان، ولذلك لا مفر أمام المسلم أن يحتمي بحاكمية فيها النجاة في الدنيا والآخرة.

ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى رصد أهم المآخذ التي وقع فيها المودودي في محاولته الرافضة لكافة قيم المدنيّة الغربية الحديثة من منظور نقدى خالص.

# أُولًا: مبررات نقد المودودي لقيم المدنيّة الغربية الحديثة:

رأى المودودي أنَّ الإسلام يدعو إلى مبادئ المدنيّة الفاضلة؛ فوضع المبادئ الإسلاميَّة في مقابل مبادئ المدنيّة الغربية الحديثة، ورأى في الإسلام بديلا حقيقيًا لكافة الإيديولوجيات الكبرى التي دشنتها المدنية الغربية، كالديمقراطية والعلمانية والاشتراكية والليبرالية والشيوعية، ومن هنا جاء الشعار الشهير "الإسلام هو الحل". وقد سلم المودودي -منذ البداية- بأن مبادئ المدنيّة الغربية وما نجم عنها من أنظمة الحياة الإنسانيّة هي مبادئ فاسدة منحرفة، ومن سوء الحظ أنه لا توجد رقعة إسلاميّة واحدة مستقلة تمام الاستقلال من الوجهتين الماديّة والمعنوية؛ فالبلاد التي تحررت سياسيًا لم يتحرّر أهلها من ربقة العبوديّة الفكريّة، فهم لا يفكرون إلا بعقول غربيّة ولا يبصرون إلا بأعين غربيّة...إلخ، وقد رسخ في قرارة أنفسهم أنَّ الحق هو ما عند أهل الغرب حق، والباطل ما يعدونه هم باطلا(۱). فخضع المسلمون لسلطة تلك الحضارة الغربيّة اللامتدينة كما خضعت لها أمم شتى، فالجميع في الشرق أو الغرب قد نُكِب بأن سيطرت عليه تلك الحضارة الماديّة الخالصة(2). ومن ثم رأى المودودي أن سيادة مبادئ المدنيّة الحديثة كما تبلورت في الحضارة الغربيّة الماديّة الخالصة(2). ومن ثم رأى المودودي أن سيادة مبادئ المدنيّة الحديثة كما تبلورت في الحضارة الغربيّة هي التي جرَّت على العالم ما جرَّته من العواقب الوخيمة، وويلات الثبور والدمار، وسوف تتجرع الغربيّة هي التي جرَّت على العالم ما جرَّته من العواقب الوخيمة، وويلات الثبور والدمار، وسوف تتجرع

www.mominoun.com 4

<sup>1</sup> أبو الأعلى المودودي، نحن والحضارة الغربية، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1987، ص 11

<sup>2</sup> المصدر السابق، ص 41



الإنسانية غصص شرورها ومآسيها، وتعاني من الكثير من الآثار السيئة والنتائج البشعة، ما دامت تسير في ركابها وتتبع خطواتها. فما يُشاهد اليوم من فظائع هذه المدنيَّة الحديثة في أنحاء العالم، أهون بكثير مما ينتظر -إن قُدَّرَ للبشريّة البقاء- العالم في المستقبل، من فظائع تكون أشد فظاعة وأنكي ألمًا بصورة لا يمكن تصور ها(3).

إذن فالأنا الإسلامية -كما يرى المودودي- لم تكن بمعزل عن هذا العالم الذي دنسته المدنية الغربية؛ لأننا جزء منه، ويرى أنه قد تأثر نفر من أبناء الشرق بمظاهر تلك المدنية وافتتن بفلسفتها، ووقع في أسرها، وأصبح من عبيدها، فلم يعد الشعور بفساد مبادئها وسوء عاقبتها كافيًا لأن نكون بمنجاة منها، ولذلك كان من الضروري لدى أبى الأعلى أن نعمل جاهدين للتخلص من نظام هذه المدنية الغربية وتحرير الذات من ربقة قادتها من الغربيين وأتباعهم، وإلا سقطنا جميعًا في الهوة السحيقة التي تقود المدنية الغربية العالم نحوها. وليس هناك من سبيل لتفادي ذلك سوى الإسلام، واتباع الهدي الإلهي الذي كرَّم الله به الإنسانية على لسان أنبيائه ورسله؛ لتقوم حياة جديدة على المبادئ القويمة التي شرعها الله لعباده ورضيها لهم دينًا(4).

تلك هي الدعوة المودوديّة التي ما زالت تجد لها الكثير من المرددين في شتى ربوع العالم الإسلامي، والتي ترى: أن جوهر الاستقلال عن سيطرة الغزوة الاستعماريّة الغربية لم يتحقق بعد، رغم ارتفاع أعلام الاستقلال السياسي، وتسليم السلطة للعنصر الوطني، واكتساب عضوية الأمم المتحدة ... فما زالت الهيمنة الفكريّة والحضاريّة التي زرعها المستعمر الغربي ترعاها اليوم النخبة الوطنية المتغربة .. ومن ثم تكمن أهمية ظاهرة «الصحوة الإسلامية» كتيار حضاري يقوم على الرفض للهيمنة الغربية للوصول إلى بر الأمان المتمثل في النجاة من «المسخ التغريبي» ودعاة التغريب (5)، ولا شك أن المودودي من أبرز دعاة الصحوة الإسلامية وأحد باعثيها.

وبناء عليه، رفض المودودي قواعد ومبادئ المدنيَّة الغربية الحديثة من علمانيّة وقوميّة وديمقراطية، وأكد أنها تموج بالانحطاط القيمي وينبع منها الفساد والشر؛ فالحياة الاجتماعية الحاضرة كما تقدمها المدنيَّة الغربية تقوم على مبادئ الزيغ والضلال. والنظريات الغربيّة الخاطئة والأفكار الهدامة هي التي تسود أنحاء العالم، وأنظمة التعليم ووسائل التوجيه والإعلام تنضح بالشر، وتثير الغرائز، وتهتك الفضيلة، وتقتل الأخلاق، وتدعو إلى الإباحيّة والتحلل، حيث سيطرت على العقول الآداب الماجنة، والصحافة الفاجرة،

<sup>3</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، منشورات منبر التوحيد والجهاد، ص 1. على الرابط الإلكتروني التالي:

http://mktba22.blogspot.com.eg/2015/10/pdf\_477.html

<sup>4</sup> المصدر السابق، ص 2

<sup>5</sup> محمد عمارة، بين العلمانية والسلطة الدينية، القاهرة/ بيروت، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1988، ص 6



والإذاعات اللاهية، والأفلام الخليعة. والنظام الاقتصادي الذي يتحكم في معيشة الناس نظام منحرف فاسد، لا يعرف الخير من الشر، ولا يميز بين الحلال والحرام. والسلطة القانونية التي توجه المدينة وتُسَخِّر إمكانياتها وتستوحي تصوراتها للأخلاق والتمدن من المبادئ الماديّة البحتة. وأزمة شؤون العالم ومصادر سلطاته ومراكز قياداته في يد الزعماء الملاحدة الذين يقودون الأمم والجماعات الإنسانيّة إلى الهاوية وإلى المصير الجهنمي ليجني الوبال والخراب. ومن هنا يرى المودودي أنه بات مُستوجبًا على الذات مقاومة هذه النظم بعزم حديدي لا يعرف الوهن، لإنقاذ العالم كله، ثم أنفسنا من ذلك المصير الجهنمي الذي تجره على الإنسانيّة تلك النظم الغربيّة الفاسدة (6). ويؤكد ضرورة العودة إلى «جوهر الإسلام الحضاري» وتطهير الأرض من أدناس قيادة الكفرة الفجرة، وسيادتهم التي هي منشأ جميع الكوارث والنكبات التي مُني بها الجنس البشري، وإقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة التي هي غاية الدين الحقيقية (7)، والتي تقوم على الحاكمية لله وحده؛ فالقرآن يشرح عقيدة التوحيد شرحًا ببيّن أنَّ الله وحده لا شريك له، ليس بالمعنى الديني فحسب، بل بالمعنى السياسي والقانوني كذلك. ويرى في تفسيراته هذه حقيقة مطلقة لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها السياسي والقانوني كذلك. ويرى في تفسيراته هذه حقيقة مطلقة لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها كما لو كانت منزلة من فوق سبع سماوات وليست مجرد اجتهادات بشرية تقبل الصواب والخطأ.

وقد رأى المودودي أن مبادئ المدنيّة الغربية متعددة وكثيرة تملأ المجال العام، وتشمل معظم الجوانب وقد رأى المودودي أن مبادئ المدنيّة الغربية متعددة وكثيرة تملأ المجال العام، وتشمل معظم الجوانب والاتجاهات، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية ... إلخ. لكنه حصر أهمها في قيم ثلاث، رأى أنها تمثل الأثافي الثلاث، وهي التي سبق ذكرها: العلمانيّة والقوميّة والديمقر اطيّة، وهي تستوجب النقد وبيان تهافتها وفسادها وتوضيح ذلك لجمهور المسلمين؛ حتى تتوقف المجتمعات الإسلامية عن تقليدها والأخذ بها أو اتباعها. ليس هذا فحسب، بل عَمِل على تقديم بدائل عمليّة لهذه المبادئ، اعتقد هو في صلاحيتها وسدادها. وسنقوم فيما يلى بنقد النقد على النحو التالى:

## ثانيًا: نقد مبادئ وقيم الحداثة المدنية

## 1- العلمانية أو اللادينية Secularism

يرى المودودي أن العِلمانية (بكسر الكاف) هي بمثابة المفهوم المركزي أو المظلة الذي تتمحور حوله كافة مبادئ وقيم المدنيّة الحديثة، فعليه قامت، ومنه نبعت. ويعرّف المودودي العِلمانيّة بأنها «عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد»(8). وهذا يعني أن العلمانيّة -لديه- ترى أن العقيدة الدينيّة والهدي السماوي،

قسم الدراسات الدينية 6

<sup>6</sup> المصدر السابق، ص 3

<sup>7</sup> أبو الأعلى المودودي، الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1980، ص 6، 12

<sup>8</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 5



وما يتبع ذلك من اتباع الدين وطاعة الله والوقوف عند حدود شرعه، لا يجب الالتزام بها إلا في حياة الأفراد الشخصية. أما ما عدا ذلك من شؤون العالم في حياة الناس، فإنه يجب أن يُعَالج على أساس الماديّة البحتة، وفق رغبات البشر ووجهات نظر هم وميولهم دون مراعاة الحياة، وقد نشأت العِلمانية في رأي المودودي- نتيجة لرد الفعل الذي أصيب به الغربيون من كراهية اللاهوت الذي افتعله الكهنة في الديانة المسيحيّة، حيث وقف هؤ لاء حجر عثرة أمام الفكر الواعي الذي يهيم بحثًا وراء الحقيقة، وحاربوا كل عقل متحرر مستنير، فصنعوا لأنفسهم بهذا الموقف أغلال مهانتهم، ولم يلبث الأمر طويلاً حتى تحول العداء لفكرة اللاهوت إلى نظريّة مستقلة... وأصبحت هذه النظريّة هي حجر الأساس في المدنيّة الحديثة (9).

فالمودودي يرى أن العقيدة التي تدين بها المدنية الغربية هي أن «الدين صلة بين العبد وربه» ولا مجال له خارج تلك العلاقة الضيقة جدًّا، ولا يمكن أن يكون لهذا الدين أية سلطة على شؤون العالم الدنيوية تتحكم في مقدراته. فكافة شؤون الحياة التي لا حصر لها، إنما تعتمد على المعارف الإنسانية المكتسبة ولا سؤال خارج ذلك عمًّا إذا كان الله قد شرَّع للإنسانية في هذا السبيل شيئًا من المبادئ والأسس أم لا؟ بل يرى المودودي أن مثل هذا السؤال أصبح رجعية وتخلفًا. وليت الأمر توقف عند هذا الحد فالتحرر من سلطة الله والدين في مجال الحياة الاجتماعية قد أصاب الحياة التعبدية الفردية، مما أدى إلى الاستهانة بالدين في الحياة الشخصية وتمزقت الصلة الفردية بالله إربًا إربًا، وانفصمت من عرى الدين انفصامًا كاملًا، وخاصة عند هؤلاء الذين يتولون قيادة المدنيَّة الحديثة(١٠٠).

ومن ثم يقرر المودودي أنَّ فكرة قصر العلاقة بين الإله والإنسان على حياة الفرد الخاصة، ومن ثم استبعاد هذه العلاقة من الحياة الاجتماعية لهي فكرة فارغة غير ذات موضوع، حتى تكون مجالًا للتعقل والتفكير؛ فالعلاقة بين الإله والإنسان لا تتعدى أحد أمرين بأي حال من الأحوال: أحدهما: أن يكون الله هو خالق الإنسان وخالق الكون وموجدهما وسيدهما وحاكمهما. وأخراهما: ألا يكون الله كذلك. فإذا كان الثاني فمن الخطل والحمق أن نعبد كائنًا لا تربطنا به أية علاقة ولا يستطيع أن يفعل لأجلنا شيئًا. أمّا إذا كان الافتراض الأول، فليس من المعقول أن تقتصر أحكام الله وتشريعاته على حياة الفرد الخاصة، ولكن يجب أن تشمل كافة أموره في الحياة الفردية والاجتماعيّة. وإذا ادّعي إنسان أنَّ الله هو الذي قصر سلطته وعلاقته بالإنسان على حياة الفرد الخاصة، فهذا أمر لا دليل عليه. أمّا إذا كان الإنسان هو الذي ابتكر هذا

<sup>9</sup> المصدر نفسه.

<sup>10</sup> المصدر السابق، ص 7



الاستقلال فأبعد السلطة الإلهيّة عن الحياة الاجتماعية، فإنّه بذلك يكون قد أعلن عصيانه وتمرد على خالقه وسيده وحاكمه. (11)

ثم ينتقل المودودي من الاعتراضات العقليّة إلى الاعتراضات العمليّة، فيرى أنَّ أي انقطاع في علاقة الإنسان بالله يوازيها توثيق الصلة بالشيطان، كما إنّه لا يمكن أن نحصر العبادة في حياة الفرد الخاصة فقط؛ لأنّ الإنسان كائن اجتماعي، وحياته في كافة مراحلها حياة اجتماعية. ومن ثم يقرر أن من يتبني العلمانيّة ويتخذها نظام حياته ينحدر بنفسه إلى الهاوية، ويصير عبدًا لرغباته وشهواته وأهوائه، متحرّرًا من كل قيد، سواء كان فردًا، أو جماعة، أو أمة، أو مجموعة أمم. ومن ثم يكون بديل العلمانية عند المودودي هو مبدأ التسليم ومعناه «أن نعتقد بأن الله هو خالقنا وسيدنا وحاكمنا، وخالق العالم وسيده وحاكمه، فينبغي أن نقيم حياتنا وفق أوامره وتشريعاته، إذ لا غنى لنا عنها، لا في نطاق حياتنا الفردية، ولا في كل مظاهر حياتنا الاجتماعيّة بكافة صورها»(12)؛ أي التسليم بحاكمية الله، والحاكمية عند المودودي تعنى «السلطة العليا والسلطة المطلقة على حسب ما يصطلح عليه اليوم في علم السياسة >(13). وهي تعني بـ «تطهير الإسلام من أدناس الجاهلية، وجلاء ديباجته حتى يشرق كالشمس ليس دونها غمام»(14)؛ أي إن «الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله، وإنَّ حكم سواه موهوب وممنوح، وإنَّ الإنسان لا حظ له من الحاكمية إطلاقًا ... وخلافة الإنسان عن الله في الأرض لا تُعطى الحق للخليفة في العمل بما يشير به هواه وما تقضى به مشيئة شخصه، لأنَّ عمله ومهمته تنفيذ مشيئة المالك ورغبته. فليس لأيّ فرد ذرة من سلطات الحكم. وأي شخص أو جماعة يدّعي لنفسه أو لغيره حاكمية كلية أو جزئية في ظل هذا النظام الكوني المركزي، الذي تدبر كل السلطات فيه ذات واحدة لا ريب سادر في الإفك والبهتان ... فالله ليس مجر د خالق فقط، حاكم كذلك وآمر، وهو قد خلق الخلق، ولم يهب أحدًا حق تنفيذ حكمه فيهم ١٥٥٠).

ومن ذلك العرض النقدي للعلمانية من وجهة نظر المودودي الذي لم ير فيها سوى صيغة حداثية غربية طيعة لسحق كل ما هو ديني، نجد أنّه وقع في تعميمات أوقعته في أخطاع عديدة فضلاً عن السطحية التي جعلته يبني نتائج على مقدمات لا تنتجها بالضرورة. يمكن عرضها فيما يلي:

<sup>11</sup> المصدر السابق، ص 12

<sup>12</sup> المصدر السابق، ص 20

<sup>13</sup> أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي: مؤسسة الرسالة، 1980، ص 18

<sup>14</sup> أبو الأعلى المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، لبنان، دار الفكر الحديث، الطبعة الثانية، 1967، ص 166

<sup>15</sup> أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، ترجمة أحمد إدريس، طبعة القاهرة، 1977، ص 73



1- استخدم المودودي لفظة العِلمانية (بكسر العين) و هذا خطأ بين؛ لأنّ العُلمانيّة بفتح العين لا بكسرها؛ لأنها منسوبة إلى العالم وليست إلى العِلم؛ ذلك لأنّها مشتقة من كلمة (secularism) التي تعني الدنيا أو العالم الأني، بل من هذا المصطلح اللغوي شاع المعنى المتداول للكلمة، حيث تعني كلمة (secularism) العالم الذيوي أو الأني في مقابل العالم الأخر و الغيبي والديني. ومن ثم، فهمها المودودي وغيره على انها فصل الدين عن الدولة (فقط). أما العِلمانيّة (بكسر العين) فلا أصل لها ولا يجوز العودة بها إلى العلم كمصدر اشتقاقي في اللغة، ولو فرضنا أنها منسوبة للعلم لكانت النسبة «العلمية» وهي غير ذلك. كما يكون المعنى الاصطلاحي غير متسق مع المدلول اللغوي؛ لأنّه في هذا الحالة سيكون معناها إدخال منجزات العلم الطبيعي في المجتمع وتسيير حياته وجعلها أكثر غنى وبهجة وراحة بما يوفره له العلم الطبيعي من ثمرات، في: المأكل والملبس والمسكن والمواصلات وأجهزة الاتصال وتبادل الأفكار وغير ذلك. وأنّه من السخف مكان تسمية مجتمع دون غيره بأنه علماني، لأنه يستخدم العلم في تسيير أموره الحياتية بما يوفره له العلم من منجزات في شتى الحقول والمجالات. كما أنّه من الوضوح بمكان أن أشد الدول والمؤسسات الدينية تزمتًا- لا تمانع لأسباب دينية في تنظيم ادارتها وشؤونها المالية والاقتصادية على أسس علمية. وإلا فعلينا أن نسمي الفاتيكان دولة علمانية لهذا السبب. وهكذا تكون العلمانية من العالم وليست من العلم، بفتح العين وليس بكسرها، هو المصطلح الذي يُنسب على غير قياس إلى العالم والمعنى به ما يقابل (روحية - إكليركية وليس بكسرها، هو المصطلح الذي يُنسب على غير قياس إلى العالم والمعنى به ما يقابل (روحية - إكليركية

2- إن تعريف المودودي للعلمانية بأنها «عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد» هو تعريفٌ يبدو سطحيًا وساذجًا بدرجة كبيرة، حيث إنّه يُشَكِلّ اختزالًا وتبسيطًا لظاهرة العلمانية وتاريخها، وللظواهر الاجتماعية على وجه العموم، فهذه الرؤية تتجاهل أنّ ثمة عناصر علمنة كثيرة موجودة في النفس البشرية، وثمة اجراءات علمانية زمنية (متجاوزة الأخلاق) توجد في كل المجتمعات؛ ومن ثم فالعلمانية كامنة في كل المجتمعات، وليس مجرد مجموعة من الأفكار المستوردة أو الممارسات الواضحة، وإنما هي عملية عميقة، رغم أنّها قد تكون غير واعية (10).

3- إن هذا التعريف الذي يقدمه المودودي والذي يقدّم العلمانية على أنها فكرة ثابتة، هو الأمر الذي يصفه عبدالوهاب المسيري بالفكرة الساذجة إلى أقصى حد؛ فالعَلمانية في الواقع متتالية مركبة غير محددة المعالم، مجهولة الحلقات، تأخذ أشكالاً مختلفة باختلاف الزمان والمكان، ليس لها وجود خارج واقع اجتماعي

17 عبدالوهاب المسيري - عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، بيروت- دمشق/ دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 20

www.mominoun.com 9

<sup>16</sup> انظر، مهدي شمس الدين، العلمانية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدر اسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 11983، ص 125-128



حضاري محدد له خصوصيته (١٤). ويتابعه في ذلك عزيز العظمة ويصفه بأنه «تقرير إيديولوجي سطحي يتسم عمومًا بافتراض العَلمانيّة شأنًا معلومًا، قابلًا للتلخيص والحصر في جملة من السمات العامة، كفصل الدين عن السياسة، والتحرر من إسار المنظور الديني في النظر إلى تنظيم الحيوات الاجتماعية والشخصية والعقلية، وفصل الدين عن مجال العموم المدني. كما يُقال -تقريرًا- إن العَلمانيّة شأن نشأ عن صراع الدين والدولة في أوروبا، وإنَّ انتشارها في الوطن العربي والعالم الإسلامي، إنما جاء بصفته أمرًا مستوردًا من تاريخ آخر اتصل بتاريخنا عبر علاقة سيطرة وقهر. ويترتب على ذلك جميعًا رصد الحضور والغياب، وممارسة النفي والإثبات في محاولة لإقامة مقارنة تاريخية بين وضعين متفارقين، منفصلين انفصال الجواهر المفردة بعضها عن البعض» (١٩). كما يرفض مراد وهبة تعريف العلمانية بأنها «فصل الدين عن الدولة» كما تخيله المودودي؛ لأن هذا الفصل معلول للعَلمانيّة. أما علة الفصل «فهو التفكير في النسبي بما هو مطلق» وهو تعريفه للعَلمانية.

4- وهو النقد الذي يوجهه محمد عمارة لنظام «الحاكمية لله» عند المودودي، حيث يأخذ عليه أنه وضع سلطة جماهير الأمة نقيضًا لسلطة الله، وقد نسي أن الحديث في الفكر الإسلامي عن «حق الله»، إنما يعني «حق المجتمع»، وأن القول بأن «المال مال الله» معناه أن «المال مال الأمة والمجتمع». ومن ثم، فإن الحديث عن «حكم الله وسلطانه» إنما يعني، في السياسة، «حكم الأمة وسلطانها» بحكم «خلافة» الإنسان عن الله في عمارة الأرض، وما يلزم لذلك من إقامة الدولة، التي يحكم فيها الإنسان كخليفة عن الله... فلا تناقض هنا بين أن يكون الحكم لله، وبين أن تكون السلطة السياسية والحكم في المجتمع الإسلامي لجماهير المسلمين. كما يؤكد هذا القول إنَّ كل الذين قالوا بنظرية «الحاكمية لله» استشهدوا بما لا يشهد لهم، حيث إنهم الشتقوا «حاكمية الله» من مصطلح «الحُكم» ظنًا منهم بأنه قد جاء في الإسلام للدلالة على النظام السياسي والسلطة السياسية العليا في المجتمع، في حين أنّ أغلب الاستخدامات القرآنية لهذا المصطلح واردة بمعنى «(القضاء» والفصل في المنازعات، وبمعنى «(الحكمة»؛ أي الفقه والعلم والنظر العقلي! ولا علاقة لها بالخلافة أو الإمامة، أو ما نسميه نظام الحكم في أدبنا السياسي الحديث. ((12)

5- وفي رأيي، إنَّ أكبر نقد من الممكن أن يوجه للمودودي هنا هو تصوره للعلمانيّة على أنها صورة واحدة، وليست صورًا متعددة؛ فالعلمانية ليست صيغة استاتيكية راكدة كما فهمتها جماعات الإسلام السياسي

www.mominoun.com 10 قسم الدراسات الدينية

<sup>18</sup> المرجع السابق، ص 24

<sup>19</sup> المرجع السابق، ص 24

<sup>20</sup> مراد وهبة، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص ص 468-469

<sup>21</sup> محمد عمارة، بين العلمانية والسلطة الدينية، ص ص 34-35



بأنها «أن الدولة تسيطر حتى تُقصى الدين ومؤسساته باسم القيم العلمية والوضعية للدولة»(<sup>(22)</sup> ومن ثم، فهناك -بالطبع- معان متعددة للعلمانية تبناها أكثر من فريق اتصف بالعَلمانيّة، فهناك عَلمانية ماركس المضادة للدين تمامًا، والتي تُمثلها مقولته الشهيرة: «نحن لم يخلقنا الله، بل نحن الذين خلقناه»! كما أن هناك العلمانية الأوروبية، وهي تلك التي تبيح التدين في المجال الخاص. أما في المجال العام، فإنها تمنعه وتحرمه، وهي علمانية تخاف الدين وتخشاه أما النوع الثالث من العلمانية، فهي تلك العلمانية الليبرالية الأنجلو ساكسونية، وهي علمانية محايدة لا تفرق بين المجال العام والخاص، فأنت حرّ في كل تصر فاتك و اعتقاداتك ما لم تضر بالآخرين، ولذلك تعنى في الاستخدام الأنجلوساكسوني وخاصة في الدوائر القضائية الأمريكية» الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة وبشكل يحمل إصرارًا على بقاء كل منهما خارج فلك الآخر»(23). هذا فضلًا عن العلمانية في صورتها العربية التي لها خصوصية مغايرة لدلالة المصطلح ومفهومه وأبعاده المعرفية والعقدية في الثقافة الغربية، فمن نطلق عليهم علمانيين من العرب في أغلبهم لم يقفوا موقفًا عدائيًا من أصول العقيدة، ولم ينكروا وجود الله، ولم يجحدوا شرائعه، وانصب نقدهم على التراث الديني تارة، والفكر العقدي تارة أخرى، وشتان عندهم ما بين صحيح المنقول والكتابات المفسرة والشارحة له؛ فالأخيرة تُدرج ضمن الإبداع البشري، ولا تعدو أن تكون سوى اجتهادات تحمل رؤى أصحابها، ومن ثم فهي تخضع بطبيعة الحال إلى البيئة الثقافية التي كُتبت فيها، الأمر الذي يجعل منها مجرد مصنفات غير معصومة من الزلل والإخفاق والخطأ أحيانًا من جهة، وتستوجب النقد لإعادة إحياء الأصيل منها، واستبعاد ما لا يتناسب مع الواقع المعيش، وتطوير ما يجب تجديده من آراء وتصورات وأحكام فيها من جهة أخرى، ومن ثم لم تكن العلمانية العربية ضد الدين أو المقدسات، فلم يكن على عبدالرازق، وطه حسين، ومحمد حسين هيكل، وتوفيق الحكيم، وحسين فوزي، وعادل ضاهر، وعاطف العراقي، ورفعت السعيد... وغيرهم، ممن وصفوا بالعلمانية ممن يفصلون بين الدين وشتى أمور الحياة ولا من يحتجزون الدين داخل دور العبادة. ومن هنا كان تعريف مراد و هبة -السابق الذكر - للعَلمانيّة بأنها: ''التفكير في النسبي بما هو نسبي وليس بما هو مطلق"(24). ولا يعقل أن يقال إنّ المودودي لم يعايش هذه الأسماء حتى يعرف علمانيتها العربية هذه؛ لأنّه ببساطة القائل: «وقد تأثر نفرٌ من أبناء الشرق بمظاهر تلك المدنيّة المنهارة، ووقع في أسرها، وأصبح من عبيدها (25)، كما سبق أن أشرنا

قسم الدراسات الدينية 11

<sup>22</sup> جراهام فوللر، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد عثمان خليفة، مراجعة محمد عثمان الخشت، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للغات والترجمة، 2012، ص 267

<sup>23</sup> المرجع نفسه.

<sup>24</sup> غيضان السيد علي، العلمانية كعلاج للاحتقان الديني ودعوة لإنقاذ البشر، مقال بمجلة الثقافة الجديدة، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، العدد (299)، أغسطس 2015، ص 27

<sup>25</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 2



#### 2- القومية Nationalism:

يرى المودودي أن القومية هي اللعنة الثانية التي أصابت بها المدنيَّة الغربية ديار الإسلام، بل والعالم أجمعه؛ فالقومية هي الدعامة الثانية التي تقوم عليها تلك المدنيَّة، والقوميَّة في اللغة من القوم، وهم «الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها. وقوم الرجل: أقاربه وعصبيته ومن يكونون بمنزلتهم تبعًا له... والقومي: من يؤمن بوجوب معاونته لقومه ومساندتهم على جلب المنفعة ودفع المضرة... والقوميَّة: صلة اجتماعيّة وجدانيّة تنشأ من الاشتراك في الوطن والجنس واللغة والمنافع، وقد تنتهي بالتضامن والتعاون إلى الوحدة كالقومية العربية»(26).

ويقرر المودودي أنَّ القومية تأسست في أوروبا للتحرر من قهر السلطتين الروحية والزمانية؛ السلطة الروحية متمثلة في الكنيسة، والزمنية متمثلة في قياصرة الإمبراطورية والحكم الإلهي المقدس، فإنّ هاتين السلطتين قد فرضتا الحكم التعسفي لأمدٍ طويل، وتلاعبتا بمقدرات البلاد حتى تدهورت وأصبحت في حالة يرثى لها، ووضع لا تحسد عليه. ولكنها ما نجحت في استرداد حقوقها المنهوبة من قبل الكنيسة وقياصرة الإمبراطورية حتى تحولت من مرحلة لأخرى حتى صارت هدفًا، بل غدت معبودة من دون الله الذي استبعدته العَلمانية الغربية من قبل عن شؤون الحياة (27).

والجدير بالذكر أنّ المودودي لم ينكر على القومية أن تكون جنسية Nationality، فهي أمر قطري لا يعارض، كما لا يعارضها أيضًا إذا أُريد بها انتصار الفرد لشعبه أو حب الفرد لشعبه والانحياز إليه، شريطة ألا يكون انتصارًا يستهدف تحطيم الشعوب الأخرى، ولا حبّا عصبيًا أعمى يجعل الفرد يحتقر الشعوب الأخرى، أو انحيازًا للذات في الحق والباطل على السواء. كما لا يعترض المودودي أن يكون هدف القومية هو الاستقلال القومي، فمن حق كل شعب أن يقوم بأمره، ويتولى بنفسه تدبير شؤون بلاده (28).

ومن ثم، فإنّ أهم ما يأخذه المودودي على القومية الغربية هو أن تضع ذاتها ومصالحها ورغباتها الخاصة فوق جميع الناس ومصالحهم ورغباتهم، وأن يصبح الحق عندها ما كان محققًا لمطالبها واتجاهاتها ورفعة شأنها، ولو كان ذلك بظلم الأخرين وإذلال نفوسهم (29).

قسم الدراسات الدينية 12

<sup>26</sup> المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، 2005، ص 521

<sup>27</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 7

<sup>28</sup> المصدر السابق، ص 15

<sup>29</sup> المصدر نفسه.



إذن يصبح الخطأ الأكبر في القومية هو مبدأها الذي يقول: «الحق هو الذي يلائم المبادئ القومية والباطل هو الذي لا يلائمها»؛ أي أن تصبح القومية هي الهدف والغاية، هي المشرعة والمقيمة لما هو حق ولما هو باطل، فتصبح الفضيلة ما يحقق مصالح الأمة وما يساير رغباتها ولو كانت لحمتها الكذب والتزوير والخيانة، وسداها الظلم والعدوان أو أية جريمة أخرى مما يعد في الدين والأخلاق ذنبًا لا يغتفر. كما يصبح الشر كل ما يضر بمصالح الأمة، ويسيء إليها حتى لو كان في حقيقته من أسس واجبات الحق والعدل والصدق وسائر ما يعتبر لدى الدين والإنسانية فضائل خلقية. ومن ثم، تصبح أمثال تلك المصطلحات مألوفة في القومية: «الويل للمغلوب - الغاية تبرر الوسيلة - لا مكان للضعيف تحت الشمس - قتل شعب آمن قضية فيها نظر - أكذب حتى يصدق الناس - الاستعمار والوصاية والحماية والانتداب»(٥٥). كما إن المودودي يرى فيها نظر - أكذب حتى يصدق الناس - الاستعمار والوصاية والحماية والانتداب»(أأد). كما إن المودودي يرى فيها نظر التكلف والرياء، بل تسعى جاهدة، إمّا أن تنوب هذه الأقليات في الأغلية، أو أن تقضي عليها ذلك إلا من باب التكلف والرياء، بل تسعى جاهدة، إمّا أن تنوب هذه الأقليات في الأغلية، أو أن تقضي عليها بالطرائق الظالمة من قتل وسلب ونفي أو تُنزلهم منزلة المنبوذين (١٤).

كما يُحَمِّل المودودي القومية وزر الحروب العالمية والكوارث البشرية التي حدثت في العالم أجمع، فيقول: «ألا وإنكم ترون بأم أعينكم المدنية الحديثة وقد ورطت أمم الدنيا في هذه اللعنة، الأنانية القومية المستعلية الباغية، وهي المسؤولة عن تحويل العالم إلى ميادين للصراع القومي العنيف، وبفضل هذا شهد العالم في نصف قرن حربين عالميتين أزهقت فيهما ملايين الأرواح، وهو الآن على وشك أن يشهد اندلاع حرب ثالثة يوري شررها وراء مظاهر الاستعداد العسكري الذي يقوم على قدم وساق، مع أن جروح الحربين السابقتين لم تندمل بعد<sup>(32)</sup>.

ومن هنا يقترح المودودي «مبدأ العالمية» بديلًا عن مبدأ القومية في المدنية الغربية، ويعني بهذا المبدأ أن نظام الحياة القائم على التسليم والخضوع لله في كل شؤونه لا يجب أن يكون بداخله أي تمييز بين أفراد أمته بالجنس أو الأرض أو اللون أو اللغة ولا تبرز في ظله الأنانية والكبرياء والاستعلاء والعصبيات القومية العمياء. ويقوم على مبادئ العقيدة الثابتة لا على مبادئ القومية، وأن تفتح أبوابها لكل من يتقبل هذه المبادئ ويعتنقها. وهكذا ينضم المودودي لأنصار العالمية المتحمسون الذين ماز الوا يعتقدون أو يأملون في أن القوميات آخذة في الأفول، وأن فكرة الحكومة العالمية قد أصبحت في الواقع أكبر من مجرد حلم يراود أخيلة أصحاب النظريات والمثل.

<sup>30</sup> المصدر السابق، ص 15

<sup>31</sup> أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة، كتاب: المختار الإسلامي، دبت، ص ص 8-9

<sup>32</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 16



ويبدو على نقد المودودي للقوميّة بعض الملاحظات الظاهرة والغالبة على تصوره، والتي تجعلها متاحة أمام سهام النقد، ومنها:

1- إن نقد المودودي لا يصدق على القومية كصورة عامة، بقدر ما يصدق على القوميات المتطرفة؛ كتلك التي تضع ذاتها ومصالحها ورغباتها الخاصة فوق جميع الناس ومصالحهم ورغباتهم، أو تلك التي تبحث عن منفعتها الخاصة ولو على حساب الأخرين، والتي تنكل بالمهزوم وتنتقم منه، وتتسلح بالكذب والتزوير والخيانة، وتلجأ إلى تحقيق ذلك بالاستعمار والوصاية والحماية والانتداب.

2- إنّ نظرة المودودي للقوميّة في صورتها المتطرفة كانت بمثابة رد فعل على ذلك الصراع الذي احتدم في ذلك الوقت بين النظرية القوميّة الهندية الجارفة Congress National Indian، والتي كان يدعو إليها المؤتمر الوطني الهندي ونظرية القومية الإسلامية المتطرفة التي لا تفرق بين الإسلام الحقيقي والإسلام الجغرافي، والتي كانت تقوم بالدعوة لها الرابطة الإسلامية Muslim فأراد المودي أن يفض الاشتباك بالقول في تهافت القومية. كما كان موقفه المناهض للقومية ناتجًا أيضًا من كراهية المودودي الشخصية للقوميات الغربية المتمثلة في القومية الإنجليزية المستعمرة لوطنه، والتي جاءت للهند، والمسلمون هم السادة المتحكمون في أمورها، فأذلوهم ووضعوا الهندوس فوقهم، وحولوا المسلمين إلى أقليات مضطهدة.

3- وهي النقطة الأهم في نقد المودودي للقومية الغربية، حيث التأكيد على نقدها وبيان تهافتها، حتى لا تصبح مثالًا وقدوة للأمم المسلمة -المغلوبة أمام الأمم الغربية معنويًا وسياسيًا - وهي في طريقها للنهوض. فكما قال ابن خلدون: «المغلوب دائمًا مؤلعًا بتقليد الغالب»؛ لأنَّ المودودي لا يريد للأمم الإسلامية أن تسير في طريق آخر غير طريق «دار الإسلام» تلك الدار التي تحكمها عقيدة ومنهاج حياة وشريعة من الله، فهذا -عنده - هو معنى الوطن اللائق بالإنسان، والجنسية عقيدة ومنهاج حياة، وهذه هي الأصرة اللائقة بالأدميين. فعصبية العشيرة والقبيلة والقوم والجنس واللون والأرض عصبية صغيرة متخلفة.

4- إن نظرية القوميّة تقوم بالارتكاز على عملية العلمنة التي رفضها المودودي من قبل؛ فبدلاً من أن يكون الدين هو الأصل الذي يجمع الناس حوله، فلا تمايز بين الطبقات ولا امتيازات خاصة تأتي من جهة الحياة الاجتماعية، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح، يُصبح الفكر القومي ووحدة الفكر واللغة والأمل والمصالح المشتركة هي التي تجمع الناس وتوحد بينهم. فالمودودي يريد أن يزيل كل



الروابط والوشائج حتى لا يبقي إلا على رابطة الدين. ألا يحمل هذا تناقضًا؛ فالأدوار التي ينشدها المودودي للمجتمعات الإسلامية مثل دعم الهوية والأصالة، والأقلمة والصحوة الإسلامية، وإعادة إحياء المجتمع، اليست هذه مماثلة إلى درجة كبيرة جدا بخصائص الحركات القومية؟! أليس يعارض الإسلامويون أنظمة الحكم في بعض البلاد الإسلامية لاعتقادهم بأنهم منصاعون لأوامر الغرب؟! أليس يظهر الإسلامويون نوعًا من القومية الاقتصادية في مسعاهم لحماية الدولة الإسلامية من القوى الاقتصادية الخارجية التي تضر بمصالح المجتمعات المحلية؟ وفي منهجهم الشعوبي الذي يستخدمونه عند الحاجة إزاء القضايا الاقتصادية؟! ألم تطلق البس يبدي الإسلامويون -غالبًا- موقفًا ينطوي على تناقض مع موقفهم المشمئز من الاشتراكية؟! ألم تطلق الإسلاموية حتى مع المودودي نفسه- العنان لنفسها في السير على خطى التيار القومي، عندما ارتبطت بحركات التحرر القوية في مواجهة محاولات السيطرة غير الإسلامية؟! ألم ينشأ مزيج قوي فوق العادة عندما يجتمع الدين مع الانتماء العرقي معًا ضد الطغاة الخارجيين من غير المسلمين؟! وهكذا يقع المودودي ومن ورائه حركات الإسلام السياسي في تناقضات مستمرة تعكس سطحية فهمهم للأمور المتشعبة والنظر ومن ورائه حركات الإسلام السياسي في تناقضات مستمرة تعكس سطحية فهمهم للأمور المتشعبة والنظر إليها من منظور واحد مع الاعتقاد الدو غماطيقي بأنه يمثل الحق الأوحد.

5- تبدو فكرة العالمية عند المودودي فكرة يوتوبية خالصة، إذ كيف تقوم العالمية؟ وكيف يأتلف العالم في وحدة واحدة؟ وما هي الألية السياسية لتحقيق ذلك؟ صحيح أن ثمة حركات عالمية في أماكن متفرقة من العالم المعمور تنشد الوصول إلى العالمية بعيدًا عن أحاسيس القومية والتعصب لها، لكنها ترى في تبادل الثقافات المختلفة بين الأمم، وانتشار العلوم والتكنولوجيا، وامتداد الثورات الصناعية، والقانون الدولي ما من شأنه أن يضعف القوميات ويدعم الاتجاه نحو العالمية(33)، بل إن الاعتقاد القوي لدينا أنه لا عالمية بدون قوميات؛ فالقومية لازمة للعالمية لزوم الأصل للفرع والجزء للكل.

# 3- الديمقراطية أو الشعب مصدر السلطات Democracy:

يقر المودودي مبتدأ بمزايا الديمقراطية -وهو أمر له دلالاته- من حيث إنها نشأت في أول أمرها في عهد الاقطاع بأوروبا في محاولة للتمرد على سلطة الاقطاعيين لإنقاذ جماهير الشعوب من مخالبهم. كما إنها كانت بمثابة الحماية من فرض فرد أو أسرة أو طبقة لإرادتها على الملايين واستخدامهم لتحقيق المطامع الخاصة والأنانية الشخصية. كما إنها تُشعِر كل شعب في كل بلد بأنه سيد نفسه وحاكمها. (34)

اانظرية ا

<sup>33</sup> عبدالفتاح العدوي، القومية والعالمية في النظرية السياسية، مجلة الفكر المعاصر، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، العدد السابع عشر، يوليو 1966، ص 82

<sup>34</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 9



ولكن المودودي يرى أن الديمقر اطية انحرفت- فيما بعد -عن مسارها الصحيح فأطلقت العنان لكل أمة لتحقيق رغباتها كما تشاء هذه الرغبات التي تمثل رأي الأكثرية ،لا رأي أفراد الأمة جميعًا وليس هناك من ضابط يضبط هذه الرغبات فقوانين البلاد ومبادئها وأنظمتها في الأخلاق أو المدنية أو الاجتماع أو السياسة، تأخذ صفة الحق وتصير صحيحة ما دامت تؤيد رغبات أكثرية الأمة ،وتصير خطأ ما دامت تجافي هذه الرغبات التي تتبع أهواء النفوس وتميل معها ولهذه الأكثرية أن تسن من القوانين ما تشاء وتلغي ما تشاء، وعلى الحكومة التي تمثلها أن تركز جميع امكانياتها لتحقيق الأماني القومية ،حيث يصبح ما ساير أهواء الأغلبية خيرًا وحقًا وعدلًا ،ولو كان في الواقع شرًا وباطلًا وظلمًا ومن الطبيعي في ظل هذه الديمقر اطية أن تتلاعب الأكثرية بالقوانين والأنظمة ،فتغير فيها وفق الأهواء والرغبات لا وفق قواعد الحق الثابتة التي لا تخضع لتبديل أو تغيير (35).

وبناء على تلك الرؤية، فإن الديمقر اطية تعني تأليه الإنسان أو حاكمية الجماهير في مقابل إفراد الحاكمية لله وحده. ومن ثم فلا مفر من مبدأ سيادة الله وخلافة المؤمنين بديلاً عن مبدأ سيادة الشعب أو حاكميته، بل يرى في هذه الديمقر اطية نوعًا من الشرك بالله تعالى، حيث يقول: «إنَّ الذين يرون ما وضعه رجل أو طائفة من الناس من قانون أو شرعة أو رسم هو قانون شرعي من غير أن يستند إلى أمر من الله تعالى، فهم يشركون ذلك الشارع بالله تعالى في الألوهية»(66). فالأساس الذي ارتكزت عليه دعامة النظرية السياسية في الإسلام من وجهة نظر المودودي- أن تنزع جميع سلطات (Powers) الأمر والتشريع من أيدي البشر منفردين ومجتمعين ولا يؤذن لأحد منهم أن ينفذ أمره في بشر مثله فيطيعوه، أو ليسن قانونًا لهم فينقادوا له ويتبعوه، فإن ذلك أمر مختص بالله وحده لا يشاركه فيه أحد غيره(37). وعلى هذا الأساس ينتقد المودودي بشدة الذين يرددون عبارة «الإسلام دين ديمقر اطي»، فشتان الفارق بين الإسلام والديمقر اطية بمعناها الغربي. والجدير بالذكر أنه رغم نقده اللاذع للذين يريدون لصق الديمقر اطية بالإسلام، حيث يقول: «فلمرض في نفوسهم وضعف في عقليتهم يريدون أن يثبتوا في الإسلام كل ما يرونه قد راج في أسواق العالم المتحضر»(86). وبالرغم من ذلك، تحدث هو عن الديمقر اطية الإسلامية التي تقوم على مبدأ الحاكمية لله وحده.

إذن يسعى المودودي لنقد الديمقر اطية، كي يضع بديلًا عنها مما يُسمى بـ«الديمقر اطية الإسلامية» التي تأخذ بايجابيات الديمقر اطية الحديثة وتنبذ عيوبها، حيث تؤمن هذه الديمقر اطية بنيابة الشعب أو استخلافه في ظل سيادة الله بديلًا عن حاكمية الجماهير، وتؤكد المساواة في الحقوق، وتكافؤ الفرص، وتحافظ على كافة

<sup>35</sup> المصدر السابق، ص ص 9-10

<sup>36</sup> أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن، تعريب محمد كاظم سباق، الكويت، دار القلم، الطبعة الخامسة، 1971، ص 22

<sup>37</sup> أبو الأعلى المودودي، نظرية الإسلام السياسية، الطبعة الثالثة، دار الفكر، 1967، ص 27

<sup>38</sup> المصدر السابق، ص 5



الحريات سواء حرية التعبير أو القول أو العمل، وتمنع التمايز القائم على الجنس أو الطبقة أو مكان الولادة، كما يتم فيها انتخاب الخليفة أو الأمير أو الرئيس وفق رأي الجماهير وبإرادتهم الحرة، كما يتم فيها انتخاب أهل الحل والعقد والشورى كذلك، وهم الذين لهم الحق المطلق في نقد تصرفات الحكام ومحاسبتهم. ولكنها في الوقت نفسه ترفض حاكمية الجماهير ومبدأ الأكثرية لصالح حاكمية الله.

إذن فالمودودي يرى بأن وجه الخلاف بين الديمقر اطية الغربية والديمقر اطية الإسلامية هو سيادة مبدأ الأكثرية الذي لا يعرف حدودًا ولا ثوابت سوى ما ترضاه الأكثرية، وهذا ما يعرض الأمم للكوارث والفتن والصراعات من وجهة نظره. فالديمقر اطية الإسلامية مرتبطة بالشريعة الإسلامية التي فرضها الله تعالى، حيث المبادئ الخلقية والأحكام القانونية والحدود المفروضة، وهي ثابتة ودائمة لا تقبل التغيير أو التبديل. وعلى أهل الحل والعقد أن يجتهدوا في سن القوانين التي تحقق مصلحة الأمة بالمشورة المتبادلة فيما لم يرد به نص شرعي، إلا أنها يجب أن تكون منسجمة مع الإطار العام لأسس الشريعة الإلهية وتوجيهاتها، وأن تكون متفقة في نصها وروحها مع القواعد الشريعة الثابتة التي أوصى الله بها(39). ومن هنا، نفهم لماذا أصرت جماعات الإسلام السياسي في البرلمان المصري الذي انتخب بأكثرية إسلامية أن يلحق مشاريع القوانين بعبارة» فيما لا يخالف شرع الله». وهذه هي «الحاكمية لله» أو مبدأ «سيادة الإله» التي يقر ها المودودي بديلًا للديمقر اطية الغربية. ومن ثم يكون الله تعالى عند المودودي هو صاحب السلطة العليا، وهو المنشئ للأحكام، والقانون يُسنّ بإرادته ومشيئته هو نفسه، والأفراد ليس لهم بإزائه حق من الحقوق. وكل من له شيء من الحقوق منهم، فإنما هي منحة جاد بها عليه حاكمه، وكل حق يسلبه هذا الحاكم ينعدم بنفسه، لأنه لا ينشأ كل حق فطري إلا لأن الشارع قد أنشأه(40).

وبعد هذا العرض يمكننا الوقوف على بعض الملاحظات النقدية على رؤية المودودي الرافضة للديمقر اطية الحديثة، ونعرضها كالتالي:

1- إذا كان المودودي يؤكد أنه في ظلّ الديمقر اطية بمفهومها الغربي الحديث يمكن أن تتلاعب الأكثرية بالقوانين والأنظمة، فتغير فيها وفق الأهواء والرغبات، وبناءً على رأي الأكثرية يمكنها أن تحلل ما هو محرّم، وتحرّم ما هو محلل فلا مرجعية سوى رأي الأكثرية. وهذا بالطبع رأي يجافي حقيقة الديمقر اطية الى حد بعيد؛ لأنّ الحكومات الديمقر اطية مقيدة أخلاقيًا بالعمل لصالح الأمة. فالمبادئ الأخلاقية قيد لا سبيل إلى إنكاره على سيادة القانون؛ لأن القول بإمكانية هذا الإنكار إن هو إلا قول بأن القوانين يمكن أو يجوز

www.mominoun.com 17 قسم الدراسات الدينية

<sup>39</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 25

<sup>40</sup> أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي، ص ص 18-19



أن تصدر اعتباطًا لمساندة الانحرافات الخلقية كاللصوصية، والقتل، والزنا، والتبذل العلني...إلى آخره. وبالطبع، فإن هذا القيد الأخلاقي لا يمثل ما هو كائن، بل ما ينبغي أن يكون. ولا يطعن في فاعلية هذا القيد أنه توجد حالات ينفك فيها، ويضيع أثره (41).

2- إنَّ الديمقر اطية في أي مكان في العالم لا يمكنها أن تتجاهل معتقدات و عادات و تقاليد الشعوب، و هذا ما يفسر اختلاف القوانين من بلد إلى بلد، حيث نرى أن إرادة الشعب، و عاداته، تفرض نفسها بطريقة أو بأخرى، على الهيئات التشريعية، و تلقي بظلالها على القوانين التي تصدر ها. ومن ذلك ما نجده في معظم دساتير البلاد الإسلامية من مواد تنص على أن الإسلام دين الدولة و مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. فكيف تبدو الديمقر اطية -كما يقول المودودي- مخالفة للإسلام ومقاومة لروحه، ومحاربة لمبادئه الأساسية، ولكل جزءٍ من أجزائه، و لا انسجام بينهما في أمر مهما كان تافهًا؛ لأنهما على طرفي نقيض؟!

3- هاجم المودودي على طريقة ''مُلاك الحقيقة المطلقة''، وبدو غماطيقية كاملة كل من تسول له نفسه، فينفي ذلك التعارض الجلي -من وجهة نظر المودودي- بين الديمقراطية والإسلام، واصفًا إياهم بعبارته الشهيرة ''فلمرضِ في نفوسهم وضعفِ في عقليتهم''، وهو الخطأ الذي أدركت مغبته جماعات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي، وعبَّر عنه الشيخ راشد الغنوشي مؤسس حركة النهضة الإسلامية التونسية قائلًا: ''إن الموقف السلبي للحركات الإسلامية إزاء الديمقراطية يجعلها عاجزة عن المضي قدمًا. إن تجربتنا الإسلامية المعاصرة لا تعطينا حلًا ممكن أن يحل محل الديمقراطية... أما من يعترضون على هذا الأمر، فلم ينتجوا شيئًا يختلف عن نظام الحكم القائم على الحزب الواحد ''(42).

4- أما ما يخص كلمته التي وجهها للمسلمين في نهاية كتاب "الإسلام والمدنية الحديثة" التي قال فيها: "وإني أقول للمسلمين بصراحة إنَّ الديمقراطيّة القوميّة العلمانية تعارض ما تعتنقوه من دين وعقيدة، وإذا استسلمتم لها، فكأنكم تركتم كتاب الله وراء ظهوركم، وإذا ساهمتم في إقامتها أو إبقائها فستكونون بذلك قد خنتم رسولكم الذي أرسله الله إليكم. وإذا قمتم لرفع لوائها فكأنكم رفعتم لواء العصيان لربكم" (43). فإنني أرى أن هذا النص لا يمكن تفسيره بعيدًا عن الظرف التاريخي الذي قيل في إطاره، حيث كان المسلمون أقليّة في شبه القارة الهندية لا تتعدي نسبتهم %25 من السكان، وكانت الديمقراطية العلمانية في ذلك الوقت ستأتي أما بسلطة الاستعمار الانجليزي أو السلطة الهندوكيّة التي لا يشك المودودي في كفر هما معًا، ولن تأتي أبدًا في صالح الأقلية المسلمة، فكان من الطبيعي أن يتخذ المودودي هذا الموقف المتشدد من الديمقراطية.

www.mominoun.com 18

<sup>41</sup> عبدالفتاح حسنين العدوي، الديمقر اطية وفكرة الدولة، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص 25

<sup>42</sup> نقلا عن جراهام فوللر، مستقبل الإسلام السياسي، ص 117

<sup>43</sup> أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، ص 26



والدليل على ذلك أنه في باكستان ذات الأغلبيّة المسلمة تغير موقف المودودي من الديمقراطية، وأسهم بنفسه في الانتخابات النيابية؛ لأنّ الديمقراطية هنا ستكون محكومة بحدود الشريعة الإسلاميّة وثوابتها ومقاصدها، وبدأ المودودي في هذا الواقع الجديد يتحدث عن «الديمقراطية الإسلامية»، ويتغنى متباهيًا وفخورًا بـ«ديمقراطيتنا العريقة»، وأكدَّ أنّه ليس هناك عاقل يعارض هذه الديمقراطية(44).

5- إن المخرج الوحيد اليوم المتاح لجماعات الإسلام السياسي هو الإيمان بالديمقراطية؛ ففي ظل الديمقراطية الحديثة قام حسن البنا في مصر في ثلاثينيات القرن الماضي بتأسيس أم الجماعات الإسلامية وهي جماعة "الاخوان المسلمين"، وبفضل الديمقراطية الحديثة أصبحت باكستان دولة إسلامية مستقلة، وقام المودودي نفسه بتأسيس أول حزب سياسي فعليّ يقوم على الإسلاموية. وانتشرت الحركات الإسلاموية بداية من السبعينيات على امتداد العالم الإسلامي، وتمتعت بأشكال من الوضعية القانونية ضمن الأنظمة السياسية التي نشأت فيها تحت مظلة الديمقراطية، وأبلت بلاء حسنًا في مختلف الانتخابات البرلمانية، في: تركيا، واليمن، والأردن، والجزائر، والكويت، والمغرب، وماليزيا، ومصر. ولكنها عندما وصلت لسدة الحكم بفعل الديمقراطية وحاربتها في الوقت نفسه من وراء الستار سقطت (جماعة الاخوان المسلمين في مصر أنموذجًا). ومن ثم، أرى أن الديمقراطية قد تكون طوق النجاة لجماعات الإسلام السياسي إذا رغبوا في تحقيق النجاح والازدهار. وبناء عليه، نستطيع تفسير حالات الأمان اليوم التي تتمتع بها جماعات الإسلام السياسي في البلاد التي يتوفر فيها قدر أكبر من الديمقراطية، مثل: تركيا، وماليزيا، والكويت، والبحرين، والمغرب.

#### خاتمة:

هكذا عمل المودودي على تقويض دعائم المدنيّة الغربية الحديثة: العلمانيّة، القوميّة، الديمقراطيّة. تلك المبادئ التي يُنظر إليها على أنها روح الحياة المعاصرة والصورة المثلى لأي تنظيم حضاري أو تنظيم المبادئ المودودي يقرّ بأنّ هذه المبادئ الثلاثة مبادئ خاطئة فاسدة، بل يعتقد بأنها منبع الشرور والمصائب والمآسي التي تعاني البشرية من جرائها اليوم ما تعانيه؛ فإبعاد السلطة الإلهية عن حياة الفرد الاجتماعية وشؤونه كلها ليس إلا إعلان العصيان والتمرد على الله الخالق. ولم يكن في الحقيقة هذا رأي المودودي وحده وإنما تابعه في ذلك جل حركات الإسلام السياسي منذ ظهور المودودي وحتى يومنا هذا.

قسم الدراسات الدينية 19

<sup>44</sup> حاتم صادق، أبو الأعلى المودودي الأب الروحي للجماعات الإسلامية، مجلة الثقافة الجديدة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، العدد 289 أكتوبر 2014، ص 40. وانظر أيضًا: غيضان السيد على، العدالة والديمقراطية بين المودودي وسيد قطب، مجلة يتفكرون، العدد العاشر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط والمغرب، 2017، ص 197. وأيضًا: محمد سليمان، التغيير السياسي عند المودودي 5/4، على الرابط الإلكتروني: http://alasr.me/articles/view/4854



وقد رأى المودودي ضرورة أن تضع الأمة الإسلامية -التي لم تتحرر بعد من ربقة الاستعمار الغربي معنويًا على الأقل- مبدأ التسليم لله وطاعته بديلًا عن العلمانية، وأن تضع مبدأ الإنسانية العالمية بديلًا لتلك القوميّة التي تضع ذاتها ومصالحها ورغباتها الخاصة فوق جميع الناس ومصالحهم ورغباتهم، والحق عندها ما لبى مصالحها ولو كان بظلم الآخرين وإذلال نفوسهم أو نفيهم أو قتلهم. كما تضع مبدأ سيادة الله وخلافة المؤمنين بديلاً عن الديمقراطيّة التي تعني سيادة الشعب أو حاكمية الجماهير. فالديمقراطية -عند المودودي- تعني الشرك بالله وتأليه الإنسان، ولذلك لا مفر أمام المسلم أن يحتمي بحاكمية الله، ففيها النجاة في الدنيا والآخرة.

وقد بينًا خلال ثنايا هذا البحث أهم المآخذ التي وقع فيها المودودي؛ فإذا كان أبو الأعلى قد نظر إلى العلمانيّة على أنها حررت الناس من عبادة الله وطاعته وخشيته، ومن الضوابط الخلقية الثابتة، وألقت حبلهم على غاربهم، وجعلتهم عبيدًا لأنفسهم غير مسئولين أمام أحد. فقد بيّنا كيف أنّ المودودي تناول مفهوم العلمانية بشيء من التبسيط المخلِّ؛ حيث اقتصر معناه على «فصل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد»، وتغاضى عن المعانى الأخرى للعلمانية، وخاصة تلك المعاني التي قدمتها العَلمانيّة العربية التي قدمت هذا المفهوم بصورة مغايرة على أنها التفكير في النسبي بما هو نسبي، وليس بما هو مطلق، ليتسني تخليص الدين والحياة كلها من كافة الأساطير والخرافات التي قد تلحق بهما. كما وقفنا وقفة نقدية مع موقف المودودي من فكرة القومية على أنها قدمت للبشرية جرعة كبيرة من خمر الأنانية والكبرياء والاستعلاء واحتقار الآخرين، وكيف أن دعوة المودودي إلى العالمية التي لم يقدم لنا آليات تنفيذها بدت كفكرة يوتوبية لا يمكن تحقيقها في الواقع بأي حال من الأحوال، رغم أن المودودي ليس صاحب مشروع نظري، وإنما هو صاحب مشروع عملي؛ ولذلك بدت العالمية في مقابل القومية مجرد طرح نظري يبدو كنشاز في مشروع المودودي الفكري. أمّا الديمقر اطية والتي قدمها المودودي على أنها قد أجلست الإنسان على عرش التأليه وحولت له جميع سلطات التشريع و التقنين لها ليحل محلها الحاكمية تفاديًا لعبث الديمقر اطية بالقوانين بلا حد و لا قيد، ونسي أن الديمقر اطية مقيدة بالقيد الأخلاقي، وبعادات كل قطر وتقاليده، كما أنه يمكنها أن تستند إلى مبادئ الدين وتجعل منها المصدر الرئيس للتشريع كما هو الحال في العديد من البلاد الإسلامية الديمقر اطية. كما أن الحاكمية ذاتها، والتي تعد الفكرة المحورية في فكر المودودي كله، فكرة لم ترد أبدًا بشكل مباشر لا في القرآن ولا في صحيح السنة النبوية. كما أن الآيات التي ورد فيها مصطلح «الحكم» الذي اشتقت منه «الحاكمية» لم تشر كتب التفسير إلى أنها تعنى النظام السياسي و الإمامة و الخلافة، بل الفصل في المناز عات والعلم وإعمال العقل.



#### قائمة المصادر والمراجع

#### أولا المصادر:

- أبو الأعلى المودودي: موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، لبنان، دار الفكر الحديث، الطبعة الثانية، 1967
  - أبو الأعلى المودودي، نظرية الإسلام السياسية، الطبعة الثالثة، دار الفكر، 1967
- أبو الأعلى المودودي ،المصطلحات الأربعة في القرآن ،تعريب محمد كاظم سباق ،الكويت ،دار القلم ،الطبعة الخامسة،
  1971
- أبو الأعلى المودودي، الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،
  1980
  - أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي: مؤسسة الرسالة، 1980
  - أبو الأعلى المودودي، نحن والحضارة الغربية، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1987
    - أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة، كتاب: المختار الإسلامي، د.ت.

#### ثانيًا - المراجع العربية والمعربة:

- جراهام فوللر، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد عثمان خليفة، مراجعة محمد عثمان الخشت، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للغات والترجمة، 2012
- حاتم صادق، أبو الأعلى المودودي الاب الروحي للجماعات الإسلامية، مجلة الثقافة الجديدة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، العدد289 أكتوبر 2014
- عبدالفتاح حسنين العدوي، القومية والعالمية في النظرية السياسية، مجلة الفكر المعاصر، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، العدد السابع عشر، يوليو 1966
  - عبدالفتاح حسنين العدوي، الديمقر اطية وفكرة الدولة، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011
- عبدالوهاب المسيري- عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، بيروت- دمشق/ دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2000
- غيضان السيد علي، العلمانية كعلاج للاحتقان الديني ودعوة لإنقاذ البشر، مقال بمجلة الثقافة الجديدة، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، العدد (299)، أغسطس 2015
- غيضان السيد على، العدالة والديمقراطية بين المودودي وسيد قطب، مجلة يتفكرون، العدد العاشر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط والمغرب، 2017
  - محمد عمارة، بين العلمانية والسلطة الدينية، القاهرة/ بيروت، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1988
  - مهدي شمس الدين ،العلمانية ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية 1983 ،

## ثالثًا- المعاجم والقواميس:

- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، 2005
- مراد وهبة، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1998



### رابعًا: المواقع الإلكترونية:

- أبو الأعلى المودودي، الإسلام والمدنية الحديثة، منشورات منبر التوحيد والجهاد. على الرابط الإلكتروني التالي: http://mktba22.blogspot.com.eg/2015/10/pdf\_477.html
  - محمد سليمان، التغيير السياسي عند المودودي 5/4، على الرابط الالكتروني:

http://alasr.me/articles/view/4854

MominounWithoutBorders Mominoun Mominoun Without Zorders @ Mominoun\_sm للدراسات والأبحاث www.mominoun.com info@mominoun.com www.mominoun.com